

## الوسيط في المذهب

المطالبة بأجرة المثل خلاف منشؤه تمييز الأجرة عن ارش العيب .  
وفي طلب ارش النقصان بتعيب الأرض خلاف منشؤه أن جناية البائع هل تكون كجناية الأجنبي \$  
فرعان .  
أحدهما لو كانت الأرض تتضرر بالنقل دون الترك واثبتا للمشتري الخيار فقال له البائع لا  
انقل بطل خيار المشتري ولزم تركه أبدا كالنقل على الداية .  
ثم ينظر فان قال وهبت منك الحجارة وقبل وكان بحيث يقبل الهبة لوجود الشرائط من الرؤية  
والتسليم وغيره ملكه المشتري على الظاهر .  
وفيه وجهان أنه لا يملك وان وجدت الشرائط لانه ليس متبرعا وانما يبتغي به نفي الخيار  
فحقيقته إعراض .  
وفيه وجه آخر أنه يملك وان لم توجد شرائط الهبة لأنه كالمستفاد ضمنا وتبعاً